السياسات التنموية ومسار الانتقال الديمقراطي بالجزائر(2010-2019)

Development Policies and the Path of Democratic Transition in (2019-2010)Algeria



د. منى طواهرية

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة برج بوعريريج، (الجزائر)

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

mouna.touahria@univ-bba.dz

تاريخ الارسال: 2025/02/25 تاريخ القبول: 2025/11/30 تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص:

تهدف الدراسة للبحث في السياسات التنموية وأثرها على مسار الانتقال الديمقراطي بالجزائر، حيث شهدت الساحة الجزائرية على غرار باقي الدول العربية حراكا سلميا طالب بدمقرطة الحياة السياسية، وتبني سياسات تنموية تضمن العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، هذا الأخير الذي لا يزال يعاني من نتائج سياسات لم تحقق أهدافها المنشودة رغم ما تمتلكه البلاد من ثروات ومكانات من شأنها جعل المواطن محور وأداة العملية التنموية في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر وتقييم السياسات التنموية المنتهجة، ومدى مساهمة ذلك في إعادة هندسة المسار الديمقراطي استجابة لمطالب وطموحات الشعب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: *الحراك الشعبي؛ السياسات التنموية؛ الانتقال الديمقراطي؛ العوائق والمكنات.*

تصنيف جال: *O20، P16، D72 .*

Abstract

The study aims to examine development policies and their impact on the democratic transition process in Algeria. Like other Arab countries, Algeria has witnessed a peaceful movement demanding the democratization of political life and the adoption of development policies that ensure social justice and improve the economic and social conditions of citizens. However, citizens continue to suffer from the consequences of policies that have failed to achieve their intended goals, despite the country's vast wealth and potential, which could make them the cornerstone of the development process both now and in the future. This necessitates a reassessment and evaluation of the adopted development policies and their contribution to restructuring the democratic path in response to the demands and aspirations of the Algerian people.

key words: *popular movement; development policies; democratic transition; obstacles and enablers.*

JEL classification: *O20 ; P16 ; D72.*

مقدّمة:

يُعدّ مسار الانتقال الديمقراطي من المواضيع البالغة الأهمية في الأدبيات السياسية المعاصرة، لما يمثله من حقل خصب للدراسة والتحليل، يستقطب اهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم السياسية، خاصة في ظل التحولات العميقة التي شهدها العالم العربي منذ أواخر عام 2010. فقد ترافقت هذه التحولات مع تصاعد الأصوات المطالِبة بإصلاحات سياسية جوهرية، باعتبارها مدخلًا ضرورياً لدمقرطة الأنظمة العربية، واستجابة لمطالب الشعوب في الحرية والعدالة والتنمية. وفي هذا الإطار، لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الدينامية الإقليمية، إذ شهدت انخراطًا في موجة "الربيع العربي" في أواخر فيفري عام 2019، وذلك رغم التصورات السائدة آنذاك التي كانت تستبعد احتمال حدوث حراك شعبي واسع داخلها. وقد ساهمت سلسلة من الأحداث السياسية، وعلى رأسها الانتخابات الرئاسية وتعديل الدستور في بلورة مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما أفرز سيناريوهات متعددة لمستقبل الانتقال الديمقراطي في الجزائر، تستدعي منا التأمل والبحث لفهم تعقيداتها ورهاناتها.

وفي ضوء المستجدات التي يعرفها الوضع السياسي بالجزائر، فقد أثيرت لدينا رغبة الكتابة في الموضوع بالنظر إلى أهميته وديناميكية التطورات القائمة، التي ترسم ملامح الوضع الراهن وما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا، خاصة وأن إرساء الحوكمة القائمة على مرتكزات الديمقراطية من شأنها بناء فضاء قائم على عقد اجتماعي مدني بين السلطة والشعب، يعزز التوزيع العادل للثروات الذي من شأنه الارتقاء بالمجتمع الجزائري إلى مصاف الدول الديمقراطية وضمان الوصول لنموذج تنموي يعبر عن طموحات الشعب ويحقق أهداف التنمية المسطرة. وعليه تثير لدينا هذه المسألة اشكالية تتمثل في :

هل عبرت السياسات التي انتهجتها الجزائر عن سياسات تنموية فعلية من شأنها الاسهام في خلق بيئة مساعدة على التأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي؟ أم أن معالم البناء الديمقراطي لا تزال غير واضحة في ظل التحديات التي يطرحها الوضع السياسي الراهن؟

لمعالجة الموضوع سوف نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسبين لمثل هذه المواضيع، إذ يفيدنا المنهج الوصفي في وصف وتشخيص الأوضاع الراهنة بالجزائر في ظل المستجدات السياسية، ومن ثمة تحليل السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر كآلية للإصلاح السياسي والمضي في مسار الانتقال الديمقراطي. وذلك وفق السياق التالي:

1. **التنمية والديمقراطية: مقاربة مفاهيمية**
2. **الحراك الشعبي واخفاق السياسات التنموية**
3. **الطريق نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية بالجزائر**

1. التنمية والديمقراطية: مقاربة مفاهيمية

ارتبط مفهوم التنمية بالديمقراطية في كثير من الأدبيات المتعلقة بنظريات التحديث، والتي تؤكد على الصلة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودرجة اتسام النظام السياسي بالديمقراطية، وهي النظرية التي أكدها كل من كارل دويتش، إدوار شيلز، غابرييل ألموند وغيرهم.

وبعد أن تجلت في الآونة الأخيرة سيرورة الانتقال الديمقراطي في عديد البلدان بالعالم، حرّكت هذه الموجة سجالا جديدا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتطور الديمقراطية في ظلها، فبعد أن كانت الديمقراطية تشمل المؤسسات والعمليات الرئيسية التي تتجلى في ثلاثة أبعاد هي: المنافسة، المشاركة والحريات المدنية والسياسية، أصبح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دور في التأثير على نوعية الديمقراطية. (سورنسن، 2015، الصفحات 27-35)

لذلك حظي مفهوم الانتقال الديمقراطي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين باهتمام كبير من قبل علماء السياسة، وقد نتج عن ذلك توسع سريع في الأدب من كتب، دراسات وتقارير، والتي تناولت مفهوم الانتقال الديمقراطي بأبعاد مختلفة، أوجدت عديد التعاريف لهذا المفهوم. حيث يعرف الانتقال الديمقراطي بأنه: "العملية السياسية (Action politique)التي تعني المرحلة التي يتم التفكير فيها بجدية بالتحول من نظام سياسي لا تنافسي نحو نظام سياسي تنافسي (Yazami, 2007, pp. 25-34)، وهو مسار سياسي يتصف بالانتقال التدريجي من نظام غير ديمقراطي(تسلطي) إلى نظام ديمقراطي، و تمثل درجات التقدم والتنمية عوامل مساعدة لنجاح الانتقال الديمقراطي" (بودي، 2017، صفحة 18).

فهو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، الأكثر تعقيدا باعتبارها تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر بعدة مؤثرات أهمها: مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا السياسية، طبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة. (حمد، 2018، صفحة 579)

فعملية الانتقال الديمقراطي تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التطور الاجتماعي، الاقتصادي، وعلى الظروف الاقليمية والعالمية السائدة في محيط البلد المعني، وبذلك فهي ترتبط في جانب منها بمفهوم أكثر أهمية ألا وهو مفهوم التنمية، هذه العملية الضرورية لأي مجتمع يسعى لضمان تقدمه ورقيه الحضاري، باعتباره يسمو بحياة الانسان ورفاهيته، فالحديث اليوم أكثر على ضرورة تنمية الانسان في حاضره ومستقبله، لضمان تكوين مواطن صالح، يتمتع بكافة حقوقه ويعمل على تطوير بلاده، ذلك أن العملية التنموية هي عملية تكاملية تقوم على جهود الدولة والأفراد في ظل مجتمع تستوطنه الحريات واحترام الآخرين. (قطيشمات، 2011)

لقد حفزت المعدلات المتسارعة للانتقال الديمقراطي التي ميزت العقد الأخير في القرن الماضي الاهتمام المتجدد في العلاقة بين التنمية والديمقراطية، ورغم الاختلاف في التوجهات التفسيرية السببية

حول العامل المستقل الديمقراطية أم التنمية، فإنه من الناحية النظرية لا يوجد ما يؤسس أو يدعم أولوية التنمية على الديمقراطية أو العكس، إنما يحتمل أكثر من تفسير يرتبط بخصوصية كل تجربة، ذلك أن التنمية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، ولا أولوية لإحداهما على الأخرى، بل يكملان بعضهما البعض. (عبد العالي، 2009، صفحة 37)

إذ تعتبر الديمقراطية الوجه الآخر للتنمية، حيث تقوم الأخيرة على أسس الديمقراطية التي تمثل الاطار المؤسسي الذي يشارك فيه المواطنين في صنع القرار، والمشاركة في وضع السياسات التنموية التي تلبي احتياجاتهم، وبالمقابل تهدف التنمية على تعزيز الديمقراطية من خلال رفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان جودة حياتهم بما يسهم في اندماجهم في المجتمع، ومن ثمة توفير المناخ المناسب لتجذير الديمقراطية، هذا يعني أن تحقيق مستويات هامة من رفاهية الحياة، وخروج معظم الأفراد من دائرة الفقر وتحقيق حد أعلى من الرفاه، يعزز الحريات ضمن المطالب الشعبية، وبالتالي تزاوج الجانب التنموي مع السياسي في بناء الأمم والارتقاء بها، فكل جانب يؤثر في الآخر بما يسهم في صياغة سياسات عامة تهدف الى خدمة المواطنين. (الفلاح، 2015، صفحة 10)

تبعا لذلك، لا يمكن تصور تنمية دون ديمقراطية، ولا وجود لديمقراطية في مجتمع يعيش أفراده سوء أوضاع اجتماعية واقتصادية، والتي من المؤكد أنها تؤثر على مستوى حرياتهم وعزوفهم عن المشاركة في عديد القرارات التي تخدم مستقبل وطنهم، وهو واقع حال الأفراد في كثير من البلدان العربية الذين قادوا ثورات الربيع العربي مطالبين بتغيير الأنظمة وركوب موجة الديمقراطية بما تتضمنه من حرية، مساواة، عدالة وتنمية... و غيرها، والتي ظلت لعقود مجرد شعارات تغنت بها الأنظمة الحاكمة، ووعودا لبرامج انتخابية لم تحقق منها غير مصالح حاشية الحاكم ومساعديه.

2. الحراك الشعبي واخفاق السياسات التنموية

مثّلت التنمية وما تزال الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بما يضمن كرامة المواطن والنهوض بمستوى معيشته، فبعد أن ارتبط مفهوم التنمية في البداية بالشق الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية البشرية الشاملة، تطور المفهوم لتوسيع خيارات البشر في التمتع بحياة أفضل في الحاضر والمستقبل وفق مفهوم التنمية المستدامة، الذي تسعى دول العالم لتحقيقه وفق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 نظرا لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المستدام الذي يحفظ كرامة الأجيال كافة.

فوفقا لإعلان الأمم المتحدة "الحق في التنمية" عام 1986 فإن التنمية هي:" عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستويات معيشة جميع الأفراد، وتحقق ذلك من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يضمن إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (النور، 2012، صفحة 57).

كما تعرف السياسات التنموية بأنها:" بوصلة الدولة لتوجيه مسار التنمية، فهي عبارة عن مجموعة الخطط والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق التقدم والازدهار في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتي يتم وضعها عبر حوار مجتمعي شامل، بهدف تحسين حياة المواطنين وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة (الزعبي، 2015، صفحة 15)

فالسياسات التنموية تعد أداة لإحداث التنمية المنشودة، كما يتطلب نجاحها توفر بيئة تمكينية للمواطنين، تسمح لهم بالمشاركة، وتوسيع خياراتهم بشأن البدائل التنموية الموجودة وطرق الوصول إليها، على أن تحقق هذه السياسات العدالة الاجتماعية، وأن تنصف الفئات الهشة في المجتمع (ويفي، 2018، صفحة 2) ، هذا ما أكد عليه المدير العام لصندوق النقد الدولي بالنيابة ديفيد ليبتون بقوله:" إن السياسات يجب أن تخلق ظروفا تساعد الناس على النجاح، وعلى استعادة الثقة، والتصدي للفساد، وتعزيز النمو الاحتوائي طويل الأجل". (ليبتون، 2019، صفحة 1)

في هذا الإطار، يعيش المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية محاولات من قبل النظام للمضي في المسار الديمقراطي، وتحقيق الأهداف التنموية وفق إصلاحات سياسية، اجتماعية، واقتصادية في محاولة لخلق بيئة ديمقراطية ينعم فيها الشعب بالحرية، وتفعّل ضمنها حق المواطنين في التنمية (سيف، 2013)، حيث عرفت الجزائر محاولات للمضي في المسار الديمقراطي، ترجع أول محاولة في سنوات التسعينات عام 1989، والتي وصفت بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية الحقيقية بعد أن اتخذ النظام السياسي إصلاحات سياسية واقتصادية مقررة دستوريا وقانونيا، بعد مظاهرات أكتوبر 1988، تم على إثرها الانتقال من نظام الحزب الواحد والاقرار بالتعددية السياسية، غير أن المسار لم يكتمل بعد أن ألغيت الانتخابات التشريعية ودخلت البلاد في مرحلة عنيفة عرفت بالعشرية السوداء.

أما المحاولة الثانية فكانت في 22 فيفري 2019، حيث انطلق حراك شعبي سلمي مطالب بتنحية رموز النظام السابق، وبناء دولة ديمقراطية قوامها الحق والقانون، وهي التجربة التي تخوفت منها كثير من الأطياف تجنبا لإعادة سيناريو التسعينات، غير أن الواقع أثبت العكس، فكان حراكا سلميا رأى فيه كثير من المحللين أنه مثّل مرحلة هامة في مسار الانتقال للديمقراطية في تاريخ الجزائر، والذي كان من الممكن أن يمثل قطيعة حقيقية مع النظام السابق.

وقد اكتسى موضوع الحركات الاحتجاجية أهمية بالغة على المستوى الأكاديمي في الدراسات الاجتماعية والانسانية، نتج عن ذلك كثير من الكتابات التي حاولت شرح الظاهرة وفق أدوات علمية منهجية من ذلك كتابات آلان تورين، بيير بورديو، وألبرتو ميلوسي، وكلوز أوف، وكريسي، وكلونديرمان، وتراشمن، وفيرناندیز بوي، وتشارلز تيلي، وكذا الباحث المغربي عبد الرحيم العطري(بومدين، 2017، صفحة 34) ، حيث عرّفت موسوعة علم الاجتماع الحراك الاجتماعي بأنه:" مجموع الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من الناس المؤثرين بهدف تغيير(أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع". (مارشال، 2002، صفحة 631)

كما عرفه "رودولف هيل" بأنه :"حركة تستهدف إحداث تغيرات راديكالية في النظام الاجتماعي (البنية والقيم)،خاصة في مجال توزيع الثروة وعلاقات العمل، حيث يشمل حركة الفلاحين والعمال، والحركات الوطنية الفاشية". في حين يرى بول ويلكنسون بأنه :" عمل جماعي مقصود يتسم بالحد الادنى من التنظيم"، ويؤكد ويلكنسون على عاملين هامين في تحديد عملية الحراك الاحتجاجي الاجتماعي، حيث يجب أن يكون عملية هادفة أي تحديد الغاية والنتائج المرجوة منه، كما يجب أن تتميز الحركات الاحتجاجية حسبه بالتنظيم وما يترتب عنه من تخطيط و هراكلية التمثيل(السويدي، 2013، صفحة 129) أي ضرورة وجود هيكل تنظيمي وقيادة واضحة.

انطلقت شرارة الحراك الشعبي بالجزائر يوم الجمعة 22 فيفري 2019، عقب عقدين من الهدوء جرّاء انغلاق المجال السياسي أمام المجتمع، واعتماد استراتيجية شراء السلم الاجتماعي حفاظا على استقرار النظام السياسي، حيث خرج الشعب في مظاهرات سلمية معبرة عن رفض الواقع وضرورة تنحية النظام السابق، بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، والمضي في مسار الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وقد أرجع كثير من المحللين أسباب غليان الشارع الجزائري، وقيام الحراك الشعبي لعدة عوامل وخلفيات، تضافرت فيما بينها، وهي لا تختلف كثيرا عن الأسباب الجوهرية لثورات الربيع العربي، غير أن خصوصية الوضع في الجزائر أضفى عليها سمة مميزة.

وفي الشق الاقتصادي والاجتماعي، فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال في دعم سياساتها التنموية على ايرادات المحروقات التي تشكل نسبة 96٪ من مجموع الصادرات الجزائرية؛ في حين أن نسبة صادراتنا خارج قطاع المحروقات لا تزيد عن 04٪من مجموع الصادرات، وهذا يعني أن معظم البرامج التنموية في كافة القطاعات تمويلها الرئيسي يكون من مداخيل النفط (لطرش، 2013، صفحة 4).

ورغم محاولتها تبني نموذج تحرير السوق مع بداية تسعينيات القرن العشرين لبناء قاعدة إنتاجية قوية للاقتصاد الوطني، إلا أن اختيار هذا التوجه دون استراتيجية واضحة المعالم، ولا خريطة طريق واضحة، في ظل غياب نقاش وطني حول هذا المشروع التنموي مع تدهور القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة) أظهر تخبط الدولة في طريق غير واضح فيه بوادر الانتقال إلى اقتصاد السوق، وهو ما أدى إلى فشل أغلب السياسات التنموية لمختلف القطاعات الهامة. (فريمش، 2012، صفحة 396)

كان نتيجة ذلك ارتباط الانفتاح الاقتصادي والسياسي وسياسات التحرير والخوصصة عكسيا بالتنمية والرفاه، خاصة أن حكام تلك المرحلة روّجوا لفكرة التناقض بين الديمقراطية والتنمية، فحضور الأولى يرهن وجود الثانية. فكان بذلك إخفاق مشروعات التنمية يعزى أساسا إلى ضعف المشاركة الشعبية من جهة، وضعف الرقابة على صناع القرار من جهة ثانية. (العدوني، 2015، صفحة 7)

كما تعرض الاقتصاد الجزائري سنة 2018 لضربة قوية بسبب تراجع أسعار النفط الى مستوى 30 دولار للبرميل، مما أدخل البلاد في أزمة اقتصادية نتيجة تآكل الاحتياطات النفطية، وتفاقم العجز في

الميزانية، مع انخفاض النمو الاقتصادي الذي بلغ من 3.8 في المائة سنة 2014 إلى 0.7 في المائة سنة 2019، وزاد الوضع سوء مع انتشار جائحة كورونا. (منه، 2020، صفحة 8)

ولمواجهة هذه الأزمة أقرت الحكومة مجموعة من الإجراءات التقشفية، والتي شملت رفع نسبة الضرائب على السلع الأساسية، تجميد الانفاق على معظم المشاريع التنموية وفرص التشغيل، وتقليص الدعم الحكومي، فضلا عن اللجوء إلى طباعة الأوراق النقدية بشكل مفرط دون تغطية إنتاجية؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. (وحدة الدراسات السياسية، 2020، صفحة 1)

فاقم ذلك من حدة الأزمة الاقتصادية، حيث أدى الى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار ظاهرة الفقر، فانهارت القدرة الشرائية للمواطنين نظير انخفاض مستوى الدخل الفردي (باشوش، 2019، صفحة 5) ، في ظل تدهور اقتصادي عاجز عن إحداث تنمية حقيقية من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، والنهوض بالمستوى المعيشي للمواطن، بعد أن كان يراهن على قدرة هذا البلد على تحقيق تقدم هام نظرا لقاعدة ثرواته وامكانياته، حيث يرى كثير من المحللين أن غياب الطبقة المتوسطة يحدث فجوات في الدخل والعدالة الاجتماعية، وهي الوضعية التي لم تشهد انفراجا بعد. (بوباكير، 2019، الصفحات 45-49)

كما أن هناك سرطان آخر ينخر بالدولة، وهو عامل لا يتجسد ماديا ولكنه يتوزع على جسد الدولة ومؤسساتها، يتمثل في الفساد المجسد في ممارسات النهب، الرشوة والجهوية التي طالت مجالات حساسة مثل التوظيف والترقية والتعيين في المناصب بمختلف مؤسسات الدولة، حيث عالج القضاء خلال الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2018 أكثر من 2725 قضية متعلقة بالفساد على نحو يوحي إلى ممارسات تجسد "خصخصة الدولة (بطالة وفقر وفساد ...تعرف على شرارة غضب الجزائريين، 2019)، والدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح كقضية بنك الخليفة والبنك التجاري الجزائري، ما يوحي أن هذه الممارسات تجد لها ما يسوغها ويبررها وفق أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع على تنشيطها، وإعادة هيكلتها وترويجها في عبارات بلاغية متعددة (بوزيد، 2006، صفحة 63)، لتحتل بذلك الجزائر المراتب الأولى في تصنيف الدول الأكثر فسادا حسب منظمة الشفافية الدولية، إذ جاءت في المركز 106 في التقرير الصادر عن المنظمة لسنة 2019 من أصل 180 دولة، ويعتمد التقرير ترتيبا عكسيا تتصدره الدول الأقل فسادا. (لمنظمة الدولية للشفافية، 2020)

أمام هذا الوضع، عمدت الدولة إلى تبني نموذج يطلق عليه في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ "**الصفقة السلطوية**"، والتي تعبر عن عقد ضمني بين الحاكم والمحكوم، حيث تتولى الدولة بموجبه تحقيق التنمية والحفاظ على الاستقرار والأمن من خلال ضمان الخدمات الأساسية، مقابل طاعة المواطنين والقبول بالوضع القائم. (سيف، 2013)

فرغم أن هذا ا الاتفاق يظهر بأنه يحفظ كرامة المواطن ويكفل حقه في التنمية، غير أنه بالمقابل كان على حساب المشاركة، وحرية الرأي والتمتع بباقي الحقوق السياسية، في ظل هيمنة فئة محدودة على

صنع القرار بما في ذلك تخطيط السياسات التنموية، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية، في صورة توحي إلى أنها تراعي مصالح مواطنيها، في وقت كانت ترعى مصالحها الخاصة.

يضاف إلى ذلك، ما وفرته ثورة المعلومات والاتصالات من وسائل التواصل خاصة الفايسبوك، التويتر، اليوتيوب، والتي ساعدت على كشف التجاوزات، وفضح الممارسات الفاسدة للسلطة الحاكمة. (دويدي، 2020، صفحة 841)

بذلك، فقدت السلطة قدرتها على الاستمرار في سياساتها الفاشلة، ما هيّأ الجو لحركة احتجاجية عارمة انتفض فيها الشارع الجزائري ضد السلطة الحاكمة، من خلال حراك شعبي مثّل منعطفا هاما في التاريخ الجزائري، حيث اتسم بالطابع السلمي والعفوي، وغياب أي شعارات مذهبية أو عرقية، ودون اقصاء لأي جهة، حيث شاركت فيه مختلف الأطياف المجتمعية ذات التوجهات السياسية، الاجتماعية والثقافية، دون السماح في نفس الوقت بسياسات الاحتواء من جانب أحزاب المعارضة، إذْ رفضت جموع المتظاهرين انضمام الأحزاب إلى المسيرات، كما رفضوا دعوات المعارضة إلى الاصطفاف ضمن شعاراتها.

فقد عبّرت جموع المتظاهرين على ضرورة بلوغ أهداف الحراك من حرية، ديمقراطية وتنمية شاملة ضمن وطن يسع الجميع، ودولة وطنية تعكس الارادة الشعبية، خاصة وأنه رافقته تغطية أمنية واسعة بعيدا عن أعمال العنف ضد المتظاهرين، ومع ذلك فإن غياب عنصر القيادة أفقده المرجعية الفكرية والثقافية والسياسية، وبالتالي لم يكن قادرا على احداث تغيير راديكالي في البنى والعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الجزائرية القائمة، وهو ما يترافق مع تغيير جذري لعلاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية السائدة (الصيداوي، 2019، صفحة 42).

ومع مواصلة الشعب احتجاجاته السلمية، ومطالبته برحيل كل رموز النظام السابق لأكثر من 32 أسبوع، أعلن عن إجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للجزائر يوم 12 ديسمبر 2019، وهي الانتخابات التي أفضت عن فوز السيد عبد المجيد تبون، في ظل انقسام الشارع الجزائري بين مشارك ومعارض، ففي حين شكّك طيف من الشعب في مصداقيتها، بعد أن أفضت عملية الترشح إلى خمسة مرشحين وجد فيهم الشعب إعادة لإنتاج النظام القديم. رأى البعض الآخر أن اجراء هذه الانتخابات تعد خطوة مهمة في اتجاه حل الأزمة السياسية التي طالت، خاصة وأن الحراك لم يقدم ممثلين عنه للترشح لافتقاره لرؤية يمكن التعويل عليها في حل الأزمة من جهة، كما أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع استمرار الضغط من أجل مكاسب إضافية. (وحدة الدراسات السياسية، 2019، صفحة 2)

عقب انتخاب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون، أعلن أن الجزائر تواجه تحديات جمة للعودة إلى المسار الديمقراطي الصحيح، ومحاولة إحداث قطيعة مع رموز النظام السابق، لذلك طرح جملة من الاصلاحات من ضمنها مشروع تعديل الدستور كأول ورشة في برنامجه للإصلاح السياسي الشامل، وبعد

مصادقة البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) بالإجماع على المسودة النهائية للدستور الجديد في 10 سبتمبر 2020، عُرض التعديل الجديد على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 01 نوفمبر 2020.

تضمن الدستور الجديد عديد التعديلات على مختلف الأصعدة، غير أننا سنركز هنا على أهم التعديلات نظرا لأهميتها في التحليل، فيما يلي:

أولا: مبدأ الفصل بين السلطات

نظرا للأهمية القصوى لمبدأ فصل السلطات، فقد كان أهم النقاط التي تصدّرت التعديلات، حيث نصت الديباجة على أن "الدستور يجب أن يضمن الفصل و (موازين القوى)، غير أن إضافة التعبير بين قوسين يراه الكثيرون أنه لم يكن كافيًا لتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات، إنما لابد من تقديم ضمانات كافية للحفاظ على التوازن بينهم. فضلا عن تجاهل التعديلات المتعلقة بمجلس الأمة كتلك المتعلقة بالإلغاء أو إعادة فحص التكوين الانتخابي، وطرق انتخاب الأعضاء، ولا سيما الثلث الرئاسي الذي تم الإبقاء على أن الرئيس يجب أن يعين ثلث أعضاء مجلس الأمة، وهو بحد ذاته ممارسة تنتهك جوهريًا مبدأ فصل السلطات. (Samaha, 2021, p. 10)

ثانيا: الحد من صلاحيات الرئيس

تم تحديد الولايات الرئاسية في فترتين رئاسيتين فقط سواء كانت متتاليتين أو منفصلتين، تكون مدة كل منهما خمس سنوات فقط، بما يضع حدا زمنيا لبقاء الرئيس في منصبه لمدة محددة لا يجوز بعدها إعادة ترشيحه للانتخابات مرة أخرى. وهي من المواد الصمّاء غير القابلة للتعديل.

ورغم تعهد الرئيس تبون خلال حملته الانتخابية بتقليص صلاحياته في إطار التعديل الدستوري لوضع حد للاحتكار والاستبداد في ممارسة السلطة. إلا أن التعديل الأخير لم يشمل تقليص في صلاحيات الرئيس بل عززها في بعض الحالات، مثال ذلك: توسيع المادة 91 التي تنص على الصلاحيات الرئيسية للرئيس في إدارة شؤون البلاد. حيث تم توسيعها شكلاً من 10 فقرات إلى 13 بإضافة ثلاث فقرات لم تكن موجودة في النص الأول. حيث تم دمج البندين 1 و2 في البند 1، وتم دمج البند 2 محتوى جديد ينص على أنه "يمكن للرئيس أن يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي في الخارج بموافقة أغلبية الثلثين من أعضاء كل من غرفتي البرلمان"، وهو البند الذي أثار نقاشا وجدلا كبيرا لارتباطه بالعقيدة العسكرية التي كانت جانب دفاعي لا يسمح بمشاركة الجيش في عمليات خارج حدود الدولة.

ثالثا: تكريس استقلالية القضاء

تم إعلان هذا الهدف كمجال رئيسي أريد بقوة تضمينه في الدستور المعدل استجابة لمطالب الحراك الشعبي، الذي نادى به لمحاربة الفساد من خلال تحرير القضاء من قبضة السلطة التنفيذية، وكذلك ترسيخ استقلالها لغرس دولة الحق والقانون. ومما لا شك فيه أن ترسيخ هذا المبدأ يشمل جودة

الإصلاحات في المجلس الأعلى للقضاء بالنظر إلى اختصاصه الهام، بعد أن ظل القضاء لفترات طويلة تحت الرقابة المباشرة للسلطة التنفيذية. (Samaha, 2021, p. 11)

في هذا الإطار كانت أحكام المادة 172 مراجعة وتنص صراحة على أن الدولة يجب أن تحمي القاضي بشكل أوسع وأن تسهر على احترام القانون، ومع ذلك جعلت المادة180 المجلس الأعلى للقضاء تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وهو ما يعني استمرار خضوع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية، وبالتالي عدم استقلالية العدالة.

كما خصص الدستور المعدّل أكثر من ثلاثين مادة لباب الحقوق والحريات التي تتوافق والمواثيق الدولية، من حرية الصحافة وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وكذا حرية التجارة والاستثمار وحرية المعتقد، فضلا عن دسترة مكافحة الفساد من خلال إنشاء هيئة مستقلة تضع آليات قانونية لمحاربة الفساد.

وعليه، يبدو جليا أن الحديث حول أهمية ما أفرزه الحراك الشعبي رهين بقدرة النظام الجديد على المضي قدما في المسار الديمقراطي وفق اصلاحات سياسية وتنموية عميقة، والعمل على تنفيذها بأرض الواقع، ذلك أن التحديات التي تعرفها جزائر اليوم إنما تتطلب القدرة على تجاوز الماضي وآثاره، وتحمل المسؤولية في بناء دولة حديثة تجسد تطلعات الشعب وتستجيب لمطالب الحراك الشعبي.

3. الطريق نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية بالجزائر

إن مضي الحكومة في مسعاها لانتهاج سياسات تنموية تنهض بالمجتمع الجزائري تنمويا، وتخلق بيئة مساعدة على التأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي يطرح ملاحظتين، الأولى تتعلق بمدى قدرة هذه التشكيلة على صياغة مشروع عمل واضح خلال فترة زمنية من جهة، وطبيعة القضايا التي سترد على جدول أعمالها من جهة أخرى؛ حيث تواجه الحكومة العديد من القضايا الملحة سواء المتعلقة بالمسائل التنظيمية، وكذا المسائل ذي الطبيعة السياسية والمتعلقة بضمان التأسيس لحوار جدي مع الطبقة السياسية في البلاد بقصد تبادل الخبرات، وإعادة إدماج الكوادر والإمكانات المستبعدة والمستنزفة في العمل الحكومي خدمة للهدف العام ألا وهو الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي.

فضلا عن ذلك، يتصل التحدي الأقرب لعمل الحكومة مباشرة بالمجال الاقتصادي، وهو أكثر القضايا المطروحة، و البارز في استحداث عدد من الوزارات المنتدبة في عدد من القطاعات ذات الخصوصية الواضحة لارتباطها بقضايا مهمة كالصحة والبيئة والتنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال استحدثت وزارة الفلاحة الصحراوية والجبلية؛ وهو قطاع لطالما اشتكى من التهميش على مدى سنوات مقارنة بإمكاناته الواعدة، لا سيما في الصحراء الجزائرية التي عرفت نموًا مطردًا في المساحات المستصلحة لم يواكبه جهد حكومي فيما يتصل بالاستفادة من الإنتاج، كالتخزين والتسويق والنقل وضبط الأسعار، فضلا عن إمكانات التوجه نحو التصدير في ظل الدعوة المستمرة إلى تنويع الصادرات الجزائرية خارج

قطاع المحروقات. (وحدة الدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات، 2020، صفحة 27)

كما يعكس استحداث الوزارة المنتدبة للمؤسسات الناشئة الاهتمام بتشجيع الابتكار في المجال الاقتصادي لدى فئة الشباب، وذلك بمواكبة ما يعرف باقتصاد المعرفة لمواجهة التحديات التي يفرضها مجال التجارة الإلكترونية، حيث أطلقت الجزائر في هذا الاطار منصة للمؤسسات الناشئة والهادفة لخلق الظروف المواتية لتدعيم الشباب وتسهيل عملية الإحصاء، وتوفير المعلومة قصد التقليل من معاناة الشباب وأصحاب المشروعات عبر تنظيم علاقتهم بالإدارة والحد من الممارسات البيروقراطية المعيقة، وهو ما يعزز دورهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال خفض نسب البطالة وسط الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية . (إطلاق أكبر منصة افريقية جزائرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر، 2021)

ومهما يكن من أمر، فإن الحراك إنما هو تعبير عن عدم رضا المحتجين على مستوى السياسات التنموية، والتي فشلت في تلبية جزء مهم من المطالب المرفوعة، وهو الوضع الذي يعتبره كثيرون عامل سيؤثر مستقبلا على قدرة الحكومة الجزائرية على الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن الجزائري، وفي ظل المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، انتشرت ثلاث رؤى: (وحدة الدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات، 2020، صفحة 25)

- ترى الأولى أن الجزائر مقبلة على أزمات عميقة ستعقّد الأوضاع أكثر في غياب رؤية استراتيجية محدّدة، أما الثانية فترى إمكانية تغلب الدولة على مختلف الإشكالات المطروحة شرط تبني سياسات تنموية رشيدة يقوم عليها متخصصون أكفاء، مع ضرورة تحرير الاقتصاد من التبعية النفطية عبر تعزيز القطاعات الاقتصادية المجمّدة والمعطّلة في البلاد كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، والتي من المؤكد أن تؤمن للجزائر مستقبلها الاقتصادي.

- في حين يبدي طرف آخر تخوفات جدية بشأن المستقبل قياسًا بالتركة التي خلفتها السلطة في الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، وأن رسم السياسات التنموية القادمة يتوجب أن تكون أكثر رشادة وعقلانية في استغلال الموارد والثروات، وأن تكون موجهة خدمة للشعب خاصة الفئات الفقيرة والهشة وإلا سيكون مصيرها الفشل.

يوحي كل ما سبق ذكره، إلى أن الجزائر ما تزال تواجه تحديات كبيرة في مسار الديمقراطية وتحقيق الأهداف التنموية، فمؤشرات الديمقراطية ما تزال ضعيفة رغم قيام الحراك الشعبي، وهو ما يؤكد أن مسيرة البناء ما تزال طريقها طويلة وشاقة، تحتاج مزيدا من الجهود والتضحيات كضرورة حتمية لبلوغ مستوى الحريات و التنمية التي يتطلع لها الشعب الجزائري، وهذا بتجاوز منطق قمع العقل العمومي، الذي يعد قوة تشريع قادرة على إنتاج الضمانات القانونية والمؤسسية للحرية وتطويرها، وفقا لما يناسب سياق هذا العقل ذاته، وإن طرح الديمقراطية باستمرار هو أكبر ضامن لتحقيقها تدريجيا.

ذلك أن الحديث عن الديمقراطية يحتاج لآليات الحكم الراشد من محاسبة شعبية وتناوب سلمي عن السلطة، حكم القانون وتفعيل الحقوق، وهو ما يتطلب الأخذ بالنموذج التنموي الحديث الذي يجمع التنمية بالديمقراطية، ويستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تضمن الشفافية والمساءلة واحترام القانون، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وبلوغ الأهداف المنشودة، في ظل بيئة تدعم المشاركة الشعبية وتمكّن المواطنين من صنع القرار التنموي، بما يؤسس لدولة قوية قادرة على تحقيق مبدأ «التنمية حرية" كما طرحته "أمارتيا سن". (ويفي، 2018، صفحة 16)

يصل بنا النقاش إلى أنه رغم تباين المواقف والآراء بشأن المستقبل، فإن مصير الخيار الديمقراطي والتنمية المنشودة سيظل مطروحا للبحث و التجاذب أعواما قادمة، وسيظل الجواب المتعلق بهذا المصير متعلق بعوامل عدة منها، أحوال القواعد الاجتماعية للديمقراطية وأحجامها، وتحكم قواها بحركة الموازين التي تنشأ بينها وبين قوى النظام القديم، فضلا عن تمكن النظام الجديد من معالجة مشكلات وطنية واجتماعية معلومة أحجامها وفق سياسات ناجعة وناجحة، وإن الجواب سيظل رهينا أيضا بإنشاء نظام اقليمي يساعد في ترسيخ الخيار الديمقراطي، ويساعد في تجسيد الأهداف التنموية المنشودة. (بيضون، 2016، صفحة 49)

4.الخاتمة:

في ختام دراستنا، يمكن القول في ضوء التحليل أن الفترة الممتدة بين 2010 و2019 شكّلت مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر، حيث تميّزت بتقاطع مسارين متوازيين :مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومسار الانتقال الديمقراطي من جهة أخرى .فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في إطلاق برامج تنموية تلبي احتياجات المواطنين، إلا أن هذه السياسات ظلت رهينة منطق الريع والبيروقراطية، وغابت عنها شروط الاستدامة والعدالة المجالية. وقد كشف الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2019 عن فشل البنية السياسية القائمة في مواكبة تطلعات المواطنين، وأكد على هشاشة الأساس الديمقراطي للنظام السياسي، في ظل غياب آليات المشاركة الفعلية والشفافية والرقابة. لقد أظهرت هذه المرحلة أن التنمية من دون ديمقراطية حقيقية تظل منقوصة وهشة، وأن الديمقراطية دون قاعدة اقتصادية عادلة تبقى شكلية وضعيفة الجاذبية الشعبية.

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج، نوردها في ضوء النقاط التالية:

- قدرة الجزائر على تحقيق انتقال تنموي داعم للديمقراطية تعتمد على تبني سياسات تنموية فعّالة تستجيب لتطلعات المواطنين.
- ترتكز السياسات التنموية في الجزائر على العائدات النفطية، وهو ما أعاق تنويع الاقتصاد الوطني وأسهم في ترسيخ اختلالات هيكلية مزمنة أثّرت على تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

- كشف الحراك الشعبي في الجزائر عن ارتباط وثيق بين فشل السياسات التنموية وضعف المسار الديمقراطي، حيث أسهم غياب التنمية المتوازنة في إعاقة الانتقال الديمقراطي، ذلك أن الديمقراطية والتنمية وجهان لعملة واحدة.
- تعتمد قيمة الحراك الشعبي على قدرة النظام الجديد في إحداث إصلاحات سياسية وتنموية جدية، تجسد تطلعات الشعب وتؤسس لمسار ديمقراطي فعلي.
- لا تزال التجربة الإصلاحية في الجزائر في مراحلها الأولى، لكنها تمتلك مقومات تؤهلها لإطلاق إصلاحات جذرية تُمكّن من تحقيق انتقال ديمقراطي آمن وتنمية مستدامة.
- يظل مستقبل الديمقراطية والتنمية في الجزائر رهينا بمدى نضج القواعد الاجتماعية المؤيدة للتغيير، وقدرتها على موازنة قوى النظام القديم، وكفاءة السياسات الوطنية في معالجة التحديات، إلى جانب توفر بيئة إقليمية داعمة تُعزز هذا المسار.

في ضوء النتائج المقدمة، نقترح التوصيات التالية:

✓ إن التلازم بين التنمية والديمقراطية في السياق الجزائري لا يمكن تحقيقه دون مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الظرفية، نحو إصلاحات هيكلية تضمن بناء دولة قوية، عادلة، وديمقراطية.

✓ ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع، عبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحرير المبادرة الخاصة.

✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، من خلال إصلاح الإدارة العمومية وتفعيل الرقابة الشعبية والبرلمانية.

✓ الربط العضوي بين التنمية والديمقراطية، بما يضمن مشاركة المواطنين في صياغة السياسات وتوزيع ثمار التنمية بعدالة.

✓ تبني إصلاحات سياسية عميقة تعيد بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، على أسس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة.

✓ تفعيل العدالة المجالية والاجتماعية لضمان تنمية متوازنة تشمل مختلف مناطق البلاد، وتحدّ من التفاوتات الاجتماعية.

✓ تقتضي الممارسة السياسية الرشيدة نشر الوعي وتعزيز التكوين المعرفي لترسيخ ثقافة المواطنة وضمان فعالية المؤسسات، إلى جانب اعتماد الحوار الشامل واحترام القيم المجتمعية وتكريسها دستوريًا. ذلك أن نجاح التنمية يرتبط بوجود نظام ديمقراطي وتسيير فعّال للموارد والثروات.

5.قائمة المراجع:

Samaha, N. B. (2021). Algeria: A Legal Reading Of The Constitutional Amendment Of November 1, 2020. *The Arab Association Of Constitutional Law*, 10.

Yazami, D. E. (2007). Transition Politique, Histoire Et Mémoire. *Confluences Méditerranée* (26), 34-25.

إطلاق أكبر منصة افريقية جزائرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر .(05 04 ,2021) .الاذاعة الجزائرية : https://shortest.link/c4C

الزعبي, ع .(2015) .*السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت* .الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

السويدي, م .(2013) .*علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الصيداوي, ر .(2019) .*نهاية زمن بوتفليقة- صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر* . تونس: المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية.

العدوني, ع .(2015) .*جدلية التنمية والديمقراطية: أي علاقات؟* .المغرب: مؤمنون بلا حدود.

الفلاح, ي .(07 06 ,2015) .الجرية والتنمية ... أي علاقة؟ .*العربي الجديد*

النور, م. أ .(2012) .التنمية المستدامة .*مجلة الأمن والحياة*.(361)

باشوش, ن .(26 02 ,2019) .مليون دزائري يعيشون تحت خط الفقر،1400 بلدية تعيش على اعانات الجماعات المحلية . *جريدة الشروق اليومي*.

بطالة وفقر وفساد ...تعرف على شرارة غضب الجزائريين .(18 03 ,2019) .العربي الجديد:https://shortest.link/c4m

بوباكير, ع. ا .(2019) .*بوتفليقة رجل القدر* .الجزائر: منشورات الوطن اليوم.

بودي, ن .(2017) .الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: قراءة في الخلفيات ، السياقات والنتائج .*المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*.(8)

بوزيد, ب .(2006) .حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر .*المجلة العربية للعلوم السياسية*.(11)

بومدين, ع .(2017) .الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول .*سياسات عربية*.(25)

بيضون, أ .(2016) .*الربيع الفائت في محنة الأوطان العربية أصولا وفصولا* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حمد, ز. ج .(2018) .العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي .*مجلة مداد الآداب*.(14)

دويدي, ع .(2020) .الجحراك الشـعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة(احتجاجات 2019) .*مجلة العلوم القانونية والسياسية*.

سـورنسـن, غ .(2015) .*الديمقراطية و التحول الديمقراطي: السـيرورات والمأمول في عالم متغير* .قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سيف, ا .(24 01 ,2013) .*مركز الجزيرة للدراسات*https://shortest.link/c

عبد العالي, ع. ا .(2009) .التنمية السـياسـية والتحول الديمقراطي او متلازمة التغيير في الوطن العربي .*دفاتر السـياسـة والقانون*.(02)

فريمش, م .(2012) .دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر .*أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية* .جامعة قسنطينة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر.

قطيشـمات, ي .(06 04 ,2011) .*أزمة الحرية وجدلية التنمية ولتغيير في الوطن العربي*.الحوار المتمدن : https://shortest.link/c4a

لطرش, ا .(2013) .حدود القدرة التنافسـية لاقتصـاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصـاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري .*مجالة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*.(10)

لمنظمة الدولية للشفافية .(23 01 ,2020) .*مؤشر الفساد في العالم .. ترتيب الدول العربية*https://shortest.link/c4r

ليبتون, د .(2019) .*التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019:عالمنا المترابط* .واشنطن: صندوق النقد الدولي.

مارشال, ج .(2002) .*موسوعة علم الاجتماع* .القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

منه, خ .(2020) .*التداعيات الاقتصـادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المسـتجد(كوفيد-19) في الجزائر* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وحدة الدراسات السياسية .(2019) .تونس: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

وحدة الدراسـات السـياسـية .(2020) .*الجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات* .بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسـة السياسات.

ويفي, خ .(2018) .السـياسـات التنموية والثورات العربية: الواقع و التحديات .*الملتقى الدولي الرابع حول: السـياسـات التنموية العربية وعملية انتاج المساواة المجتمعية: الآليات والتحديات* .المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

يزة, ي. ب & ., مبروك سـاحلي .(2016) .الاصـلاحات السـياسـية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي .*مجلة دراسـات وأبحاث*,